



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٥ / رمضان / ١٤٢٩ هـ الموافق
١٥ / ٩ / ٢٠٠٨ م برئاسة القاضي السيد منحت المصمود وعضوية كل من
السادة القضاة فائق السامي و جعفر ناصر حسين و اكرم طه محمد و اكرم
أحمد بابلان و محمد صائب التفهيني و عبود صالح التميمي و ميخائيل شمسون
قس موريس و حسين أبو اثنين المأثورين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت
قرارها الآتي :

العيز / خليل ابراهيم شويان

- ١- المدعي عليهم / رئيس مجلس محافظة النجف / إضافة لوظيفته
رئيس المجلس البلدي في ناحية العباسية / إضافة لوظيفته.
- ٢- قرار محكمة القضاء الإداري ٣٨ / قضاء إداري / ٢٠٠٨.

الإجراءات :

إدعى المدعي (العميز) أمام محكمة القضاء الإداري بلاحقة مؤرخة
١٩ / ٣ / ٢٠٠٨ أنه يشغل منصب مدير ناحية العباسية وإن المجلس البلدي
أصدر في الجلسة المرقمة (٣) والمؤرخة ١٤ / ٩ / ٢٠٠٨ قرأً يقضي بحجب
الثقة عنه وذلك لأسباب غير حقيقية وتجاوزاً على القانون والصلاحيات كما
يدعي في عريضة دعواه وقد تنظم أمام الجهة الإدارية المختصة وقد رد التنظم
وعليه طلب دعوة المدعي عليه (العميز عليه) رئيس المجلس البلدي لناحية
العباسية / إضافة لوظيفته للمرافعة والحكم بإتزامه بإلغاء القرار الصادر
في الجلسة المرقمة (٣) والمؤرخة ١٤ / ٩ / ٢٠٠٨ مع تعمله المصاريف كما

(١-٣)



طلب انخال رئيس مجلس محافظة النجف / إضافة لوثيقته شخصاً ثالثاً
أعمالاً للفصومة ، وبعد إجراء المرافعة والاستماع لأقوال الطرفين أصدرت
المحكمة حكمها المرقم ٣٨/قضاء إداري/٢٠٠٨ في ٢٠٠٨/٦/١١ بعد ان
لاحظت ان القرار المذكور قد تضمن الأسباب القانونية الموجبة لإقالة المدعي
من منصبه كما جاءت الأسباب وفق إخطام القسم (٧) من أمر سلطة الاستئناف
(٧١) كما ان القرار كان قد صدر بالإجماع وقد تمت المصادقة عليه من
مجلس محافظة النجف بموجب القرار المرقم ١١٧ في ٢٠٠٨/٦/٢٣ وعليه
ولما تقدم قررت المحكمة وبالتفابق رد دعوى المدعي مع تعويضه مسافرين
فريم المنطوق وأتعاب المحاماة . ولعدم قناعة المدعي بالقرار المذكور فقد
بادر الى الطعن به تميراً أمام المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٩
وللأسباب المبينة في اللائحة .

القرار:

لدى التطبيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي
واقع ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ، ولدى صلف النظر على القرار
العمير وجد ان محكمة القضاء الإداري قد استندت في حكمها العمير على
صور المستندات مبصرة في الدعوى غير مصدقة وبعضها خالي من التوقيع
وهي قرار مجلس محافظة النجف الأشرف المرقم ١١٧ في ٢٠٠٨/٦/٢٦
المتضمن إقالة العمير مدير ناحية العباسية حيث لوحظ ان القرار هو صورة
ضوئية غير مصدقة وخالية من التوقيع وكذلك كتاب المجلس في ناحية
العباسية رقم ٨٠٥ في ٢٠٠٨/٦/١٥ المتضمن حجب الثقة عن العمير وهو



صورة ضوئية غير مصدقة وخالية من التوقيع ، وكتاب المجلس البلدي في ناحية العباسية الرقم ٨٠٩ في ٢٠٠٨/٩/١٥ ومرافقه محضر جلسة رقم (٣) وهو صورة ضوئية غير مصدقة ، وكان على المحكمة طلب التمسح الأصلية للمستندات المذكورة أعلاه والاحتفاظ بها في صندوق المحكمة بعد ربط صورها المصدقة في الدعوى وان تعذر ذلك فتوجه المحكمة الى مطابقة المستندات الأصلية مع صورها المصدقة والاحتفاظ بالأخيرة في اشارة الدعوى وحيث ان التوافق المذكورة قد أخذت بصحة الحكم المميز لذا قرر نقضه وإعادة الدعوى الى محكمتها لتسير فيها وفق التوجه المتكدم على ان يبقى رسم التمييز تابعاً للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق في ١٥ ارمضان/١٤٢٩هـ

الموافق ٢٠٠٨/٩/١٥

الرئيس
منعت محمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
اكرم طه محمد

العضو
اكرم احمد بايان

العضو
محمد صالح التفتشندي

العضو
عبد صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون فس كوركيس

العضو
حسين ابو الثمن